المحاضرة الخامسة: معيـار الإبـلاغ المالي الدولي IFRS-13
قيـاس القيمـة العادلـة

الهدف من المعيار:

الهدف من هذا الدليل هو تقديم القواعد المنطبقة على جميع قياسات القيمة العادلة التي تتطلبها معايير المحاسبة الدولية في وثيقة واحدة. لا يشكل زيادة في احتمالات استخدام القيمة العادلة في التقارير المالية.

يجب التنبيه إلى أن هذا الملخص للمعيار الدولي **IFRS 13** لا يغطي سوى بضع نقاط، ولا يحل بأي حال من الأحوال من القراءة الكاملة للمعيار ولا يكون شاملاً بما فيه الكفاية للسماح بتطبيقه الصحيح. في11 ديسمبر 2012، تم إجراء تعديلات أخرى على المعيار **IFRS 13**، وتمت الموافقة عليه بموجب لائحة الاتحاد الأوروبي رقم **2012/1255** بتاريخ **11** ديسمبر **2012**.

تعتبر القيمة العادلة قياس قائم على السوق وليس على المنشاة و بالنسبة لبعض الأصول والالتزامات يمكن أن تكون معاملات السوق ملحوظة و متوفرة وبالنسبة للبعض الأخر يمكن أن تكون معاملات السوق ملحوظة وغير متوفرة. وذلك لغرض بيع الأصل أو نقل الالتزام بين الأطراف المشاركة في السوق وفي تاريخ القياس وفقا لظروف السوق الحالية.

مجـال التطبيـق:

ينطبق المعيار الدولي **IFRS 13** على أولئك الذين يطلبون أو يسمحون بقياسات القيمة العادلة أو الإفصاح عن معلومات القيمة العادلة ، باستثناء:

- معاملات الدفع على أساس الأسهم (المعيار المحاسبة الدولي **IFRS 2**).
- معاملات الإيجار وفقا لمعيار المحاسبة الدولي **IFRS 17 .**
- التقييمات التي تشبه القيمة العادلة ولكنها ليست قيمًا عادلة، مثل **صافي القيمة القابلة للتحقق** المستخدمة في معيار المحاسبة الدولي (**IAS 2** المخزون) أو **القيمة المستخدمة** في معيار المحاسبة الدولي (**IAS 36** انخفاض قيمة الأصول).

إن الإفصاحات التي تم تطويرها في المعيار الدولي **IFRS 13** غير مطلوبة بالنسبة للعناصر التالية:

- أصول الوحدة المقيمة بالقيمة العادلة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي (**IAS 19** منافع الموظفين).
- المساهمات في خطة معاشات المقيمة بالقيمة العادلة وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي (**IAS 26** المحاسبة والتقارير المالية لخطط التقاعد).

× الأصول التي تكون قيمها القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة مخفضا منها تكاليف البيع وفقًا لمعيار المحاسبة الدولي (**IAS 36** انخفاض قيمة الأصول).

تنطبق مبادئ قياس القيمة العادلة الموضحة في المعيار الدولي **IFRS 13** على قياسات القيمة العادلة الأولية واللاحقة.

تعريف القيمة العادلة:

هي السعر الذي سيتم استلامه عند **بيع** أصل أو تسديد مبلغ **التزام** في معاملة منظمة بين طرفين في السوق في تاريخ التقييم. **(GROUPE MAZAR, 2012,P 4.)**

الفقرة **B2** من المعيار تحدد المقاربة العامة لقياس القيمة العادلة. فيجب على الوحدة تحديد كل من:

✓ الأصل أو الخصم محل عملية التقييم (وفقًا لوحدة الحساب الخاصة بها).

✓ بالنسبة للأصل غير المالي، فرضية التقييم المناسبة (وفقًا للاستخدام الأمثل).

✓ السوق الرئيسي (أو الأكثر فائدة) للأصل أو الالتزام.

✓ تقنية أو (تقنيات) التقييم المناسبة، مع مراعاة توفر المعلومات التي بواسطتها ستحضر البيانات الداخلة، والتي تمثل الافتراضات التي سيستخدمها المشاركون في السوق لتحديد سعر الأصل أو الالتزام، بالإضافة إلى المستوى الذي سيتم فيه تصنيف بيانات الإدخال هذه في التسلسل الهرمي للقيمة العادلة.

الأصل أو الخصم: عند قياس القيمة العادلة لأصل أو التزام معين، يجب على المنشأة مراعاة خصائص ذلك الأصل أو الالتزام عندما يأخذ المشاركون في السوق ذلك في الاعتبار عند تحديد سعر الأصل أو الالتزام في التاريخ التقييم. وهي تشمل على سبيل المثال:

- حالة الأصل وموقعه.
- القيود، إن وجدت، على بيع أو استخدام الأصل.

الصفقة: قياس القيمة العادلة لمعاملة بيع **الأصل** أو تحويل **الخصم** تستوجب أن تتم إما في السوق الرئيسي، أي السوق التي يلاحظ فيها حجم ومستوى النشاط، الأعلى لقيمة الأصل أو الالتزام. أو ، في حالة عدم وجود سوق رئيسية، السوق الأكثر منعة للأصل أو الالتزام ، أي السوق التي تزيد من المبلغ الذي سيتم استلامه من بيع الأصل أو تقليل المبلغ الذي سيتم دفعه لتحويل الالتزام.

المشاركون في السوق: يجب على المنشأة استخدام الفرضيات التي سيستخدمها المشاركون في السوق لتحديد سعر الأصل أو الالتزام، مع الأخذ في الاعتبار أن المشاركين في السوق يعملون لمصلحتهم الاقتصادية.

السعر: القيمة العادلة هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل أو دفعه مقابل تحويل التزام في معاملة منظمة في السوق الرئيسي (الأكثر فائدة) في تاريخ التقييم وفق ظروف السوق الحالية. السوق، سواء كان هذا السعر يمكن ملاحظته مباشرة أو تقديره باستخدام تقنية تقييم أخرى.

التطبيق على الأصول غير المالية: الاستخدام الأمثل:

قياس القيمة العادلة للأصل غير المالي تأخذ في الاعتبار **قدرة** المتدخل في السوق على توليد منفعة اقتصادية عن طريق الاستخدام الأمثل للأصل أو **بيعه** إلى مشارك آخر في السوق من اجل الاستخدام الأمثل. يأخذ **الاستخدام الأمثل** في الاعتبار استخدام الأصل الذي هو ممكن **ماديًا** ومقبول **قانونيًا** ومجديًا **ماليًا.**

التطبيق على التزامات المنشأة وأدوات حقوق الملكية:

قياس القيمة العادلة يفترض بأن الالتزام المالي أو غير المالي أو أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة يتم تحويلها إلى مشارك في السوق في **تاريخ القياس**. يتضمن نقل الالتزام أو أداة حقوق ملكية ما يلي:

- ستظل المسؤولية مستحقة، ويتعين على المشارك في السوق (المستفيد) تشريفها. ولن تتم تسوية الالتزام مع الطرف الآخر أو يتم إطفاءه بأي شكل آخر في تاريخ التقييم.
- ستظل أداة حقوق الملكية الخاصة بالمنشأة **معلقة** وسيتولى المشارك في السوق **المستفيد** الحقوق والمسؤوليات المرتبطة بالأداة. لن يتم إلغاء الأداة أو إطفاؤها في تاريخ التقييم.

تقنيـات التقييـم:

يجب على المنشأة استخدام تقنيات التقييم المناسبة للظروف والتي يتوفر لها المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة، **وتعظيم** استخدام معلومات الإدخال التي يمكن ملاحظتها ذات الصلة و تكون صادقة و ذات موثوقية **وتقليل** استخدام بيانات الإدخال التي لا يمكن ملاحظتها.

التسلسل الهرمي للقيمة العادلة:

لزيادة الاتساق وقابلية المقارنة لقياسات القيمة العادلة والإفصاح المتعلقة بها ، يقدم المعيار **IFRS 13** تسلسلاً هرميًا للقيم العادلة يصنف البيانات المدخلة لتقنيات التقييم المستخدمة لثلاثة مستويات من الأهمية لتحديد القيمة العادلة. يضع هذا التسلسل الهرمي الأسعار المدرجة (غير المعدلة) على أعلى مستوى في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة (بيانات المدخلات من المستوى الأول)، وعلى أدنى مستوى بيانات المدخلات غير القابلة للرصد (البيانات مستوى الدخول 3). في بعض الحالات، يمكن تصنيف بيانات المدخلات المستخدمة لتحديد القيمة العادلة لأصل أو التزام على مستويات مختلفة في التسلسل الهرمي. يتم تصنيف القيمة العادلة التي تم الحصول عليها ككل على نفس المستوى الهرمي كمدخل أدنى مستوى وهو مهم

للقيمة العادلة ككل. يتطلب تقييم الأهمية المادية للمدخلات المحددة للقيمة العادلة ككل ممارسة الحكم ويأخذ في الاعتبار العوامل الخاصة بالأصل أو الالتزام.

بيانات إدخال المستوى 1:

بيانات إدخال المستوى الأول هي أسعار مدرجة (غير معدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم المتطابقة التي يمكن للمنشأة الوصول إليها في تاريخ التقييم. يوفر السعر المعروض في السوق النشطة أكثر الأدلة الموثوقة على القيمة العادلة ويجب استخدامه دون تعديل لقياس القيمة العادلة عند توفرها، باستثناء حالات خاصة محددة في المعيار (الفقرة **79**).

بيانات الإدخال من المستوى 2:

بيانات إدخال من المستوى 2 هي بيانات إدخال أخرى، بخلاف الأسعار المدرجة في بيانات الإدخال من المستوى 1، والتي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

إذا كان للأصل أو الالتزام تاريخ استحقاق (تعاقدي) محدد، فيجب أن تكون بيانات الإدخال من المستوى 2 قابلة للرصد طوال مدة الأصل أو الالتزام بالكامل تقريبًا. تتضمن بيانات الإدخال من المستوى 2 ما يلي:

- الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة للأصول أو الخصوم **مماثلة**.
- الأسعار المعروضة في الأسواق غير النشطة للأصول أو الخصوم متطابقة.
- المدخلات بخلاف الأسعار المدرجة التي يمكن ملاحظتها للأصل أو الالتزام ، على سبيل المثال أسعار الفائدة ومنحنيات أسعار الفائدة التي يمكن ملاحظتها على فترات زمنية معتادة، والتقلبات (volatilités) الضمنية، وفروق الأسعار.

التعديلات التي أجريت على معطيات إدخال المستوى 2 تختلف حسب العوامل النوعية بالأصل أو الالتزام. تتضمن هذه العوامل: حالة الأصل أو موقعه ، مدى ارتباط المدخلات ببنود مماثلة للأصول أو الخصوم ، بالإضافة إلى حجم ومستوى النشاط في الأسواق التي تتم فيها ملاحظة هذه المدخلات.

إن التعديل المهم للقيمة العادلة ككل قد يؤدي إلى تقييم للقيمة العادلة المصنفة في المستوى 3 من التسلسل الهرمي للقيمة العادلة إذا كان التعديل يستخدم مدخلات غير ملحوظة.

بيانات الإدخال من المستوى 3:

هي مدخلات للأصل أو الالتزام التي تستند إلى معطيات لا يمكن ملاحظتها. يجب استخدام هذه المدخلات التي لا يمكن ملاحظتها لقياس القيمة العادلة إلى الحد الذي لا توجد فيه مدخلات يمكن ملاحظتها،

مما يجعل التقييم ممكنًا في الحالات التي لا يوجد فيها أو لا يكاد يكون نشاط السوق للأصل أو الالتزام في تاريخ التقييم. ومع ذلك، يبقى هدف قياس القيمة العادلة كما هو، وهو تقدير سعر الخروج من منظور مشارك في السوق يمتلك الأصل أو يدين بالالتزام. وبالتالي، يجب أن تعكس المدخلات غير الملحوظة الفرضيات التي سيستخدمها المشاركون في السوق لتحديد سعر الأصل أو الالتزام، بما في ذلك الفرضيات المتعلقة بالمخاطر.

الطرق مستعملة في قياس القيمة العادلة:

- **طريقة السوق:** تستخدم هذه الطريقة كل من الأسعار والمعلومات الملائمة الأخرى الناتجة عن سوق المعاملات الذي يشمل أصول والتزامات مشابهة أو مماثلة للأصول والالتزامات محل القياس.
- **طريقة التكلفة :** تعكس هذه الطريقة المبلغ المطلوب حاليا لاستبدال نفس القدرة الخدمية للأصل أو الالتزام محل القياس، أو ما تسمى بتكلفة الاستبدال الحالية.
- **طريقة الدخل :** وتقوم هذه الطريقة على تحويل المبالغ المستقبلية إلى مبلغ حالي واحد، يعكس التوقعات السوقية الحالية للمبالغ المستقبلية، وهذا باستخدام طريقة الاستحداث.(**.(WWW.FOCUS. IFRS/IFRS13 CONSULTE LE 02/01/2019A 13 :00.**

المعلومات الواجب تقديمها:

يشمل المعيار أيضًا جميع المعلومات التي يجب تقديمها لمساعدة مستخدمي القوائم المالية على إصدار الأحكام التالية:

- بالنسبة للأصول و الخصوم في الميزانية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة على أساس متكرر أو غير متكرر بعد التسجيل الأولي، **تقنيات التقييم و معطيات الإدخال** المستخدمة لإجراء هذه التقييمات.
- لقياسات القيمة العادلة المتكررة التي تستخدم بشكل كبير المدخلان غير الملحوظة (المستوى 3)، **تأثير القياسات** على الربح والخسارة أو غيرها.